









بَحْثُ جُغْرَافِيَّةٍ



٢٢

مِنْ مَنَهَجِ مَجْلَدِ الْجُغْرَافِيَا الطَّبِيعِيَّةِ  
الْمَوْجِئِ مَقْبَلِ

لِلدُّكْتُورِ رَجِيحِ بْنِ مُرَّةِ شَيْخِ الْأَوَّلِ الْفَرَسِيِّ

١٩٩٥ م

١٤١٦ هـ

مَدِينَةُ مَكَّةَ الْمُحَرَّمَةِ، نَسَبُ رِيَاذِ الْمُنِيرِ فِي دَفْتَرِ السُّوَيْدِيَّةِ  
بِمَا سَنَةِ الْبَحْثِ ر. م. د. الْفَرَسِيِّ الْكَلْبِيِّ الْبَحْثِيِّ

ISSN 1018 - 1423

Key title = Buhut gugrafiyyat

● مجلس إدارة الجمعية الجغرافية السعودية ●

رئيس مجلس الإدارة	د. محمد شوقي بن إبراهيم مكي
نائب رئيس مجلس الإدارة	د. عبدالله بن سليمان الحديشي
أمين السر	د. بدر بن عادل الفقير
أمين المال	عبدالله بن حمد الصليح
المشرف على وحدة البحوث	د. رشود بن محمد الخريف
عضو	د. عبالله بن ناصر الوليعي
عضو	د. عبدالله بن علي الصنيع
عضو	د. حسن بن عايل أحمد يحيى
عضو	د. ماجد بن سلطان أبو عشوان

③ جامعة الملك سعود، ١٤١٥هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية

أبو الخير، يحيى بن محمد شيخ

نحو منهج موحد في الجغرافيا التطبيقية: أنموذج مقترح.

٤٥ ص؛ ١٧ × ٢٤ سم؛ (بحوث جغرافية؛ ٢١)

ردمك ٧ - ٢٢٥ - ٠٥ - ٩٩٦٠

ردمك ١٣١٩ - ١٤٢٣

١ - الجغرافيا أ - العنوان ب - السلسلة

١٥/٣٢٨٩

ديوي ٩١٠

رقم الإيداع: ١٥/٣٢٨٩

مطابع جامعة الملك سعود ١٤١٥هـ



## قواعد النشر

- ١ - يراعى في البحوث التي تتولى سلسلة «بحوث جغرافية» نشرها، الأصالة العلمية وصحة الإخراج العلمي وسلامة اللغة.
- ٢ - يشترط في البحث المقدم ألا يكون قد سبق نشره من قبل.
- ٣ - ترسل البحوث باسم رئيس هيئة تحرير السلسلة.
- ٤ - تقدم جميع الأصول على الآلة الكاتبة على ورق بحجم A4، مع مراعاة أن يكون النسخ على وجه واحد، ويترك فراغ ونصف بين كل سطر وآخر. ويمكن أن يكون الحد الأعلى للبحث (٧٥ صفحة)، والحد الأدنى (١٥ صفحة).
- ٥ - يرسل أصل البحث مع صورتين وملخص في حدود (٢٥٠) كلمة باللغتين العربية والإنجليزية.
- ٦ - يراعى أن تقدم الأشكال مرسومة بالحبر الصيني على ورق (كلك) مقاس ١٨/١٣ سم وترفق أصول الأشكال بالبحث ولا تلتصق على أماكنها.
- ٧ - ترسل البحوث الصالحة للنشر والمختارة من قبل هيئة التحرير إلى محكمين اثنين - في الأقل - في مجال التخصص من داخل أو خارج المملكة قبل نشرها في السلسلة.
- ٨ - تقوم هيئة تحرير السلسلة بإبلاغ أصحاب البحوث بتاريخ استلام بحوثهم. وكذلك إبلاغهم بالقرار النهائي المتعلق بقبول البحث للنشر من عدمه مع إعادة البحوث غير المقبولة إلى أصحابها.
- ٩ - يمنح كل باحث أو الباحث الرئيسي لمجموعة الباحثين المشتركين في البحث خمسا وعشرين نسخة من البحث المنشور.
- ١٠ - تطبق قواعد الإشارة إلى المصادر وفقاً للآتي:  
يستخدم نظام (اسم / تاريخ) ويقتضي هذا النظام الإشارة إلى مصدر المعلومة في المتن بين قوسين باسم المؤلف متبوعاً برقم الصفحة. وإذا تكرر المؤلف نفسه في مرجعين مختلفين يذكر اسم المؤلف ثم يتبع بسنة المرجع ثم رقم الصفحة. أما في قائمة المراجع فيستوجب ذلك ترتيبها هجائياً حسب نوعية المصدر كالتالي:

**الكتب:** يذكر اسم العائلة للمؤلف (المؤلف الأول إذا كان للمرجع أكثر من مؤلف واحد) متبوعاً بالأسماء الأولى، ثم سنة النشر بين قوسين، ثم عنوان الكتاب، فرقم الطبعة - إن وجد -، ثم الناشر، وأخيراً مدينة النشر.

**الدوريات:** يذكر اسم عائلة المؤلف متبوعاً بالأسماء الأولى، ثم سنة النشر بين قوسين، ثم عنوان المقالة، ثم عنوان الدورية، ثم رقم المجلد، ثم رقم العدد، ثم أرقام صفحات المقال (ص ص ٥-١٥).

**الكتب المحررة:** يذكر اسم عائلة المؤلف، متبوعاً بالأسماء الأولى، ثم سنة النشر بين قوسين، ثم عنوان الفصل، ثم يكتب (في in) تحتها خط، ثم اسم عائلة المحرر متبوعاً بالأسماء الأولى، وكذلك بالنسبة للمحررين المشاركين، ثم (محرر ed. أو محررين eds) ثم عنوان الكتاب، ثم رقم المجلد، فرقم الطبعة، وأخيراً الناشر، فمدينة النشر.

**الرسائل غير المنشورة:** يذكر اسم عائلة المؤلف متبوعاً بالأسماء الأولى، ثم سنة الحصول على الدرجة بين قوسين، ثم عنوان الرسالة، ثم يحدد نوع الرسالة (ماجستير/ دكتوراه)، ثم اسم الجامعة والمدينة التي تقع فيها.

أما الهوامش فلا تستخدم إلا عند الضرورة القصوى وتخصص للملاحظات والتطبيقات ذات القيمة في توضيح النص.

---

**\* تعريف بالباحث:**

الدكتور/ يحيى بن محمد شيخ أبو الخير - أستاذ الجغرافيا المشارك - قسم الجغرافيا - كلية الآداب - جامعة الملك سعود بالرياض.

## مقدمة : موضوع البحث وأهميته :

تتطلب الجغرافيا التطبيقية اليوم وقفة جادة لدراسة العلاقة بين الاستقراء والاستدلال\* وسبل استخدامهما في البحث الجغرافي المعاصر. ورغم ماكتب عن هذين المسارين المنهجين وتطبيقاتهما إلا أنهما لم يحظيا بعد بدراسات متعمقة لأبعادهما الفكرية والإجرائية وحديات الوصل التي تكفل دمجهما في حقل منهجي استقراء - استدلالى واحد. ولا زال البحث الجغرافي رغم الحاجة الماسة إلى مثل هذا الدمج المنهجي، يتبع قوالب منهجية تقليدية تفصل في أغلب الأحيان بين مساري الاستقراء والاستدلال ولا تجمع، وتباعد ولا تقرب، وتعمم دون أن تستدل أو تستدل دون أن تستقريء الاستقراء - الاستدلالى السليم.

\* لتحديد مفهومي الاستقراء والاستدلال وأبعادهما وإشكالياتهما المعرفية انظر الجزء "ثانياً" من هذا البحث. ولمزيد من الإلمام بالاستقراء والاستدلال وبعض القضايا المعرفية الأخرى التي وردت في هذا البحث وللاستزادة المرجعية انظر الأعمال العربية الواردة بقائمة مصادر هذا البحث وعلى الخصوص أعمال (بدوي ١٩٦٣م؛ عثمان ١٩٧٠م؛ الفراء ١٩٧٣م؛ فرانك ١٩٨٣م؛ همام ١٩٨٤م؛ علي ١٩٨٤م؛ خير ١٩٩٠م؛ أبو الخير ١٩٩٢م؛ ١٩٩٣م؛ ١٩٩٤م) وكذلك الأعمال الإنجليزية بالقائمة نفسها وخاصة (Braithwaite 1960؛ ACKOFF 1962؛ Popper 1965؛ Toulmin 1966؛ Harvey 1969؛ Fitzgerald 1975؛ Popper 1972؛ Jensen 1980؛ Johnson 1979).



ويعتقد الباحث أن هذا البون بين المسارين قد سمح لعدد من الباحثين - ظناً منهم بأنهم يحسنون صنعاً - طرح أو استخدام بعض الأطر التي استبدلت المنهج الإقليمي والمسحي والموضوعي والمقارن والكمي التحليلي والوصفي بالاستقراء أو الاستدلال أو كليهما\*\*\*. ولا شك أن هذا الأمر قد وسع في رأيي سدة هذه الشقة بين المسارين وزاد من عمق البون بينهما لدرجة أضاعت الشعور الإجرائي بوجودهما وعززت التعددية المنهجية المزعومة الآنف الذكر. وأعتقد أن هذه التعددية المنهجية قد جاءت نتيجة لغياب فكري نظري وإجرائي للعلاقة الإستمولوجية بين الاستقراء والاستدلال كإطار للفكر من ناحية وكمجال للتنفيذ البحثي إجرائياً من ناحية أخرى ، أو قل إن شئت غياباً للنظرية والتطبيق والفلسفة والأسلوب أو أدوات النظر. ونتيجة لذلك قد تتداخل في رأيي المفاهيم أو المصطلحات المنهجية في الجغرافيا فيصبح المنهج أداة والأداة منهجاً وينفقت زمام القيد الفلسفي والمنطقي الذي به تضبط الأستمولوجيات ، وتقرر الأنماط الإجرائية ذات العلاقة بالواقع الجغرافي قيد

---

\*\* وكنموذج لهذه الكتابات الجغرافية انظر على سبيل المثال لا الحصر ماكتبه (جاد والغنيم، ١٩٨١م). وقد اکتفت هذه الكتابات بسرد أنواع المناهج المستخدمة في الجغرافيا دونما نقدها أو اقتراح بديل لها الأمر الذي يسجل سبقاً مرجعياً لهذا البحث الذي يقترح نموذجاً منهجياً موحداً في الجغرافيا التطبيقية كما سيأتي شرحه لاحقاً في الجزء "ثانياً" من البحث .

الممارسة المنهجية. ولهذا أجدني أخالف هنا ولا أوافق هذه التعددية اعتقاداً مني أن دراسة الإقليم الجغرافي ليست منهجاً بل هي دراسة استقرائية - استدلالية لا ينفرد بها الإقليم ولا يتميز بها عن غيره. فالإقليم على سبيل المثال لا يمكن أن يدرس حقيقة إلا وفق معطيات مساري الاستقراء والاستدلال مجتمعين في حقل واحد به تستقرؤ الحقائق ويستدل عليها ويكون المسح والكم وأساليب المقارنة في هذا المنهج الموحد أدوات استقراء استدلالية لخصائص الإقليم لا مناهج للنظر أو طرقاً للتفكير كما يعتقد. فإذا كانت الجغرافيا قد استوعبت في الماضي مثل هذه التعددية غير المنهجية بسبب ضيق إطارها التطبيقي ومحدودية تطور مجالاتها ، فالأمر يختلف اليوم بعد أن اتسع نطاق تطبيقاتها وتوسعت سبل انفتاحها على العلوم الأخرى وتطورت استخداماتها للتقنيات الحاسوبية المتقدمة ونظم المعلومات الجغرافية والخرائطية والفضائية والرادارية والكمية النوعية وماشابه ذلك وانضاف إليه. كما أن الأمر يختلف اليوم بعد أن ترسخت وتطورت سبل المشاهدة والملاحظة الجغرافية وطرق الاختبار وتبويب وتصنيف الظواهر الجغرافية وتمثيلها، واستنباط التعميمات الأولية وتحقيقها في فرضيات العدم عند مستويات التمييز الملائمة إحصائياً ودرجات الحرية المقبولة لأعداد حالات المتغيرات المختبرة كمياً وقيم التفاضل والتكامل الرقمية اللازمة رياضياً.

إن هذا التطور الذي تعايشه أطر الجغرافيا ومجالاتها المختلفة يجعل من الصعب التعامل مع الاستقراء والاستدلال كمسارين منهجيين منفصلين ناهيك عن التعامل مع غيره من الأطر المنهجية المزعومة المتعددة الأنفة الذكر. ولا شك أن استمرار هذا الانفصال النكد بين الاستقراء والاستدلال وتعدد استخدام المناهج في الجغرافيا يوجد في اعتقادي جواً حاداً من التناقض النظري والآجرائي من ناحية ويقلص فرص البحث التطبيقي التي تمكن من استيفاء أبعاد ما وراء الأساليب الحديثة من ناحية أخرى. ويتعمق أثر هذا التناقض وتزداد حدته عندما تتطلب الأبحاث الجغرافية التطبيقية في غياب وحدة المنهج أبعاداً لما وراء النمطية البحثية السائدة لتشمل التعميمات الاستقراءية إستدلالية المنظومية والامتداد بها رياضياً في مجال التنبؤ بمسلكيات الظواهر الجغرافية ، وبناء النظريات والقوانين التجريبية المحلية والعالمية والمحاكاة التي أضحت سمة من سمات البحث الجغرافي المعاصر.

يتضح من الإطار المرجعي السابق أن الجغرافيا تعيش نقلة فلسفية وإجرائية تقتضي إستبدال الجديد بالقديم من المناظير التي توحد بين المناهج ، وتعيد تعريف المنهجية العلمية في الجغرافيا ، وتحدد إطارها بما يواكب القفزات الجغرافية العصرية. وإستجابة لهذه القفزات تعالت نداءات بعض الجغرافيين في أكثر من موضع مكتوب معلنة رغبتها في تطوير مناهج النظر ومشيرة

إلى صعوبة الإمتقاد بفصل الاستقراء عن الإستدلال\* إلا أنه لم تتخذ إلى الآن حسب علمي إجراءات تنفيذية تذكر في هذا الصدد. وتمشياً مع هذه القفزات الجغرافية وسداً لهذه الثغرة المنهجية في الجغرافيا يقترح الباحث في هذه الورقة أنموذجاً يربط بين الاستقراء والاستدلال في مجال حقل واحد مترابط العرى تدور فيه النظرية والتطبيق وفق أنماط منضبطة التغذية المنهجية الراجعة السالبة أو الموجبة وذلك حسب ما سيأتي شرحه لاحقاً في هذا البحث. ووفقاً لهذا المنظور الاستقراء - استدلالى الموحد المقترح تستقيم سبل النظر ووسائل القياس وانتقاء القرائن الجائزة التي بها تقيم التعميمات الاستقراء - استدلالية المنظومية وتختبر. فالمنهجية العلمية التي توفرها الوحدة بين الاستقراء والاستدلال تهييء مناخاً فكرياً وإجرائياً يقوم على الملاحظة والمشاهدة، وجمع المعلومات ، وصياغة الفرضيات واختبارها ، وتحليل المعلومات ، وتقييم النتائج ، وتعميم ما تأكد من خصوصها بالنظر والبصيرة على عمومها ، وربط مفردات الواقع وتحديد العلاقات البيئية الارتباطية بين ظواهره. ويتجلى هذا الربط عادة في قوالب تسمى (النظرية) التي تصبح بعد عدد لا يحصى من الاختبارات

---

\* كنموذج لهذه الكتابات الجغرافية وخاصة الإشارة فيها إلى عدم إمكان تصور الفصل بين الاستقراء والإستدلال منهجياً أنظر : (Jensen 1980; Johnson 1979; Harvey 1969). علماً أن هذه الكتابات لم تعط هذا الموضوع حظه من الأهمية، كما لم تبين كيفية الخروج من مأزق هذا الفصل المنهجي الأمر الذي يسجل للنموذج المقترح في هذا البحث سبقاً مرجعياً.

والمشاهدات قانوناً يلغي زمكنة النظرية، ويكسبها صفتي العالمية والعمومية إجرائياً بعيداً عن تأثير ظروف الموضع والموقع الجغرافيين.

ومن الجدير بالذكر هنا أن وحدة المنهج في الجغرافيا المقترحة في هذا البحث تقتضي الإدراك أن تصنيف العلوم في هياكل منفصلة ظاهرياً هو إقتضاء معرفي لازم لا يتنافى مع كون المعرفة كماً متصلاً ولكن يؤثر مستخدموها استبدال المنفصل من الكم المعرفي بالمتصل منه كنتيجة لقيود الزمان والمكان ، ومحدودية البعد المطلق للنظر، ونسبية التصور والإدراك ، وضيق إمكان معرفة الحول في الآن نفسه . كما أنه من المهم الإدراك أيضاً أن هذا المنهج المقترح بطرقه المختلفة لا يكشف عن كنه المادة وإنما يكشف عن عظم تكرار الحدث بالآثار أو المشاهدة، ويزيد من درجة الثقة في معرفة الحول ، ويقرر نمط سلوك المادة واتجاهها. كما يجب الإدراك أيضاً أن التعميم الاستدلالي التجريبي بالعينة أو بالجزء هو دليل قطعي الثبوت وقطعي الدلالة عن آثار الكل خاصة وأن الجزء يرتبط من الناحية المنطقية إرتباطاً بالكل حدثاً وسلوكاً. ويقل حتماً معدل هذا الارتباط في المنهج المقترح عندما يكون المبحوث إنساناً والباحث ذا مقدمات ذاتية. كما يقل هذا الارتباط أيضاً مع التفاسير المتأثرة بظروف وأحداث الزمكان ودوافع وسبل اختيار الموضوع وأنماط التحليل وتفسير النتائج.

إن اشكاليات الارتباط المذكورة أنفاً هي قواسم مشتركة لا ينفرد بها هذا المنهج المقترح دون غيره فهي ليست أوجه

قصور في هذا المنهج كما قد يعتقد بل هي صعوبات إجرائية تواجه الباحثين أياً كان منهجهم العلمي . ولا شك أن هذا الأمر يجعل هذا المنهج المقترح في اعتقادي فعلاً ويقلل من مخاوف تطبيقاته في المجالات الجغرافية المتنوعة وخاصة أنه قد اشتق كما سنرى لاحقاً من نموذجين منهجين صارمين من الناحية التطبيقية ألا وهما الاستقراء والاستدلال اللذين ذاع صيتهما في الممارسات المنهجية في مختلف العلوم.

يتضح من هذا العرض أن أهمية موضوع هذا البحث تكمن إذن في أنموذجه المقترح الذي يدمج بين الاستقراء والاستدلال في حقل منهجي واحد ينضبط النظر به فكراً وسلوكاً وتقبل أو ترفض تخمينات الذهن وظنيات العقل وإيماءات المدركات وأوهامها.

والواقع أن هذه الأهمية ليست إطاراً مبالغاً فيه بل هو واقع ملموس خاصة إذا أدركنا أن هذا المنهج يقوم على النموذج الابتدائي الذي يستحوذ على مخيلة الفاحص الجغرافي فيسمو به عبر حسن النظر الاستدلالي ، وجودة الضبط الاستنباطي ، وسلامة الافتراض القرآني ، وصرامة الاختبار الاحصائي إلى النموذج النهائي الذي تركز عليه بعد فحصه التعميمات النظرية والتفاسير الاستنباطية وتقوم عليه فلسفة الوحدة بين الاستقراء والاستدلال هدف هذا البحث وغايته.

وتحقيقاً لهذا الهدف ، وإبرازاً لأهمية موضوعه ، وتوضيحاً لإجراءات الدمج بين الاستقراء والاستدلال ودلائله

وأبعاده فقد قسم البحث ، إضافة إلى المقدمة ، إلى العناصر التالية :-

- أولاً : أزمة المنظور المنهجي في الجغرافيا.  
ثانياً : دلائل المنهج الموحد المقترح وأبعاده.  
ثالثاً : القضايا المؤثرة في المنهج الموحد المقترح.  
رابعاً : الخاتمة.

وفيما يلي تفصيل لهذه العناصر على النحو التالي :-

أولاً : أزمة المنظور المنهجي في الجغرافيا \* :-

إن التحول من منظور جغرافي منهجي إلى منظور منهجي آخر يبدأ عادة بأطروحات تأخذ شكل نظرية أو قانون أو قاعدة أو فرضية أو سؤال أو جواب لسؤال مغيب يتعذر أحياناً على الباحث صياغته بسبب القيود المعرفية على الإنسان. كما يحدث التحول أيضاً من منظور منهجي جغرافي إلى منظور آخر نتيجة لرغبة الإنسان الفاحص في جعل غير المؤلف من حوله مألوفاً، أو نتيجة لأن ما كان مألوفاً له أصبح غير

---

\* للاستزادة في قضايا المنظور وفلسفته وأبعاده المعرفية المختلفة انظر (Kuhn, 1962). وللوقوف على طبيعة ونمط المنظور والتحويلات التي تعرضت لها حقول الجغرافيا المختلفة النظرية والتطبيقية والمنهجية عبر الزمن أنظر (Jensen, 1980). إن مثل هذه الكتابات تمثل أطرا مرجعية نموذجية تعزز فكرة الباحث في الربط بين أزمة المنظور والمنهج الأمر الذي يكسب هذا الربط سبقاً مرجعياً يسجل لهذا البحث وأنموذجه المقترح.

مألوف ويحتاج إلى جهد لإزالة عدم الألفة عنه، أو نتيجة لشك الفاحص في طبيعة ومصداقية المؤلف من حوله. ولكي يحقق الإنسان الفاحص ذلك يسارع بعامل الدهشة ورد الفعل لتبديل الأحداث أو بدافع من حب الاستطلاع وتعزيز الذات والسمو بالأنا العلمية الارتقاء إلى مراتب الابتكار أو الابداع مستقراً أو مستديلاً للوصول إلى التعميمات الاستنباطية التي تضع غير المؤلف من الظواهر في الطيف المؤلف . ويحرص الفاحص أن تنسجم هذه التعميمات مع مدركاته الحسية واشتقاقاته العقلية وفلسفته المعيارية التي يوظفها لصالح منظوره الذي يضعه تجسيدا للواقع المتأزم عنده في شكل رموز تسمى (اللغة) أو جملاً تسمى (المقولات)\*.

فإعمال العقل وما يقترن به من وسائل فاحصة استقرائية أو استدلالية هي خطوة أساسية للخروج بالمنظور الذي يتطلبه أو تقتضيه حالة التبدل أو التحول المنهجي الذي يبدأ بأبعاد نظرية وينتهي بقواعد ذات أبعاد إجرائية صرفة من ناحية التطبيق أو الاختبار. ولذلك من المهم أن نشير هنا إلى أن معرفة الإنسان الفاحص تمر بأزمة منهجية في حالة عدم نجاحه في جعل غير المؤلف مألوفاً أو في حالة إخفاقه في إزالة الغموض عما التبس عليه من الأشياء أو

---

\*تأخذ اللغة أنماطاً مختلفة كالحروف والأرقام أو الصيغ الجبرية والرياضية التي تأتي في هيئة مقولات تعكس هذه الأنماط .



الأبعاد التي بها يشرح ويصف ما ألفه أو يعزز ما أعتقد أنه من الأشياء المألوفة في طيفه المعرفي.

ومالم تجتاز هذه المعضلة وتسقط العناصر غير المألوفة من قائمة الطيف الإدراكي والاشتقاق العقلي فإن أزمة المنهج تستمر والصراع حولها يكون ديدن العلماء والمفكرين ورواد القلم . فإذا ما حلت عقدة هذه الأزمة كلاً أو جزءاً استقرأ أو استدلالاً أو بهماً معاً يكون الفاحص قد عبر جسراً من جسور المعرفة المتعددة معززاً بهذا العبور معرفته السابقة عما ألفه ومطوراً أو مملغياً أو موسعاً ل مجالات المؤلف من الظواهر من حوله تاركاً خلفه معاناة الكشف عن حجب غير المؤلف من الكيانات. وعند هذه النقطة فقط في الزمان يكون الفاحص قد دخل مرحلة ما بعد الأزمة بانبثاقات فكرية وإجرائية جديدة أو أنموذج منهجي جديد يجمع فيه شتات الماضي ويهيكله بشكل يتلائم مع الجديد من المؤلف له. وقد يضيف الفاحص في هذه المرحلة إلى منظوره المنهجي الجديد أو القديم على التوالي ما انبثق عن الأزمة من مقومات التعزيز والتطوير والإلغاء والتوسيع المعرفي لقاعدة معلوماته عن المؤلف وغير المؤلف من الكيانات.

وتعتبر هذه المرحلة حالة انتقالية يكون الفاحص قد حل فيها أزمته المنهجية وعبر الجسر الأول في طريقه نحو جسر معرفي يقف عند بداية أعتابه الأولى برؤية مختلفة عن العالم من حوله شرح وتفسير فتتطور أدوات نظره الاستقرائية والاستدلالية وتترسخ تعميماته وتزداد درجة الثقة فيها. وتظل هكذا حالة الفاحص في توازن منهجي مع

المؤلف من حوله إلى أن تظهر أزمة جديدة مقصودة أو مباغطة فيقرر الفاحص ارتقاء الأعتاب الأولى لهذا الجسر الجديد. وعن طريق توالي الأزمات واقتران الحلول بها تسمو المعرفة ، وتتطور معرفتنا لما حولنا ، وتتبدل نظرتنا لهذه المعرفة ، ويتوسع مجالها ، وتنمو أبعادها ، وتتعدد أنماطها . ويأمل الفاحص في هذه المرحلة الحرجة أن يحط رحاله وأن يستقر في أجواء المنظور المنهجي الجديد وأن يغمض عينيه برهة أو رداً من الزمن ، ولكن هيهات لهذا الأمل أن يتحقق فسرعان ما تحل به أزمة جديدة متوقعة سلفاً أو مقصودة. قدماً فيهب مسرعاً للبحث عن حل لها مفضلاً أن يأتي هذا الحل ضمن نطاق محط رحاله أولاً إن استطاع. وعندما يعجز الفاحص أو منظوره عن حل معضلته في موطنه يرحل الفاحص نحو أعتاب جسر آخر باحثاً عن منظور منهجي جديد يحاول أن يجعل به هذا التوقع أو المباغثة أو القصد أقل دهشة عليه. وهذا الأمر قد يجعل الفاحص يعمد إلى تبديل أدوات نظره أو يفحص خطوات تحققه من المؤلفات من حوله أي بمعنى آخر يمنهج المنظور السائد بطرقه وأدواته الفاحصة ليخرج بمنظور آخر عن منظوره السابق فيجتاز بذلك أزمته بظروفها وأبعادها وأنماطها فيحل معضلته الآنية والمستقبلية المقصودة والمتوقعة والمباغثة.

وهكذا تكرر دورة المناظير الواحدة تلو الأخرى دون ما توقف في حلقات الزمان والمكان وتنبثق أداة نظر تلو الأخرى مقترنة بأدوات الماضي واسترداد الخبرات والتجارب في نمط

استرجاعي مرموق ماكان من الممكن أن يوضع موضع التنفيذ في غياب الثورة التقنية في عالمنا المعاصر. ومن الجدير بالذكر الإشارة هنا إلى أن المنظور العقلي يتطلب عادة مقومات تنفيذه من أرض وإنسان ومنهج. وتعتبر هذه المقومات كيانات مستقلة من حيث التركيب اللغوي ولذلك فاجتماعها في مقولة لغوية قد لا تعني للفاحص شيئاً أثناء الأزمة أو الدهشة ورد الفعل لأثر غيرالمألوف من الأحداث والوقائع عليه. ولكن هذه المقومات قد تعني الشيء الكثير لهذا الفاحص وخاصة في حالة تقييمه لها في ضوء منظور حيوي (بيولوجي). هذا المنظور الحيوي لأبعاد العلاقة الترابطية التساهمية بين الأرض (الجغرافية) والإنسان (الطاقة) والمنهج (الطريقة) تؤكد أن أزمة العلوم هي أزمة فيما وراء المنهج أي في المقدمات والمعطيات والملاحظات والشروحات وليست في خطوات المنهج أو في المنهج نفسه وطرقه المختلفة.

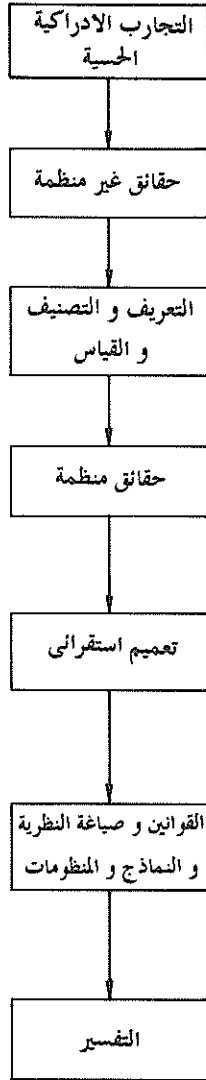
ولعله من المهم الإشارة هنا إلى أنه من العادة أن تتبع أزمة مقدمات المنهج ومعطياته بأزمة أخرى تتمحور حول التفاسير والتعميمات التي تقتضيها أساليب النظر المستخدمة (مخرجات المنهج). هذه المخرجات قد تصبح في بعض الأحيان معطيات أو مدخلات جديدة في حلقة منهجية استدلالية تالية قد تتضمن أزمة في مرحلة التعريف والتصنيف والتبويب والقياس والاختبار والمرجعية الفكرية والتجريبية على حد سواء. ومن الجدير بالذكر أن كل هذا قد يتبع هو الآخر بأزمة على مستوى مرحلة صياغة

الفرضيات واختبارها وتقدير مدى تمييزها أو على مستوى مرحلة التحليل والوصف والتفاسير. ومن المعروف أن هذه المرحلة الأخيرة تفرز تعميمات تنظرية تصف الظواهر ولا تفسرها وتقن لها ولا تنمذج مستويات الانتقال بها من الخاص إلى العام أو من الكل إلى الجزء أو العكس أو قل من الاستقراء إلى الاستدلال تحقيقاً لبناء حقل منهجي موحد هو موضوع هذه الورقة وغايتها.

ثانياً : دلائل وأبعاد المنهج الموحد المقترح وأبعاده :

تسعى العلوم الجغرافية المعاصرة طبيعية كانت أم إنسانية كغيرها من العلوم إلى بناء النظريات والقوانين والمنظومات وما ينبثق عن ذلك من نماذج بنائية أو رياضية وصفية أو تنبؤية. ويتم ذلك عادة من خلال أعمال العقل عبر طرق تفكير تختبر بها المشاهدات والملاحظات المرتبطة بالواقع أو بالخبرة وتستقر أو تستنبط بواسطتها الشروحات أو التفاسير العلمية الراجعة منطقياً وإجرائياً. ويقسم الإطار المرجعي الجغرافي - كما مر بنا في مقدمة هذا البحث - الطرق إلى عدة مناهج فرعية ولكن أكثر هذه الأطر المرجعية صرامة هي تلك التي تنقسم إلى الاستقراء Induction أو الاستدلال Deduction والاسترداد أو التغذية التاريخية الراجعة Historical Feed Back. وأجدني هنا أخالف هذا التقسيم ولا أوافقه وذلك لتداخل أطر هذه المناهج الثلاثة الأخيرة مع بعضها من جهة، ولاعتقادي بعدم إمكان الوصول إلى التفسيرات الجغرافية من خلال تطبيق منهج الاستقراء

مستقلاً عن الاستدلال وحالات الاسترداد أو العكس من جهة أخرى ، وخاصة إذا أدركنا أن الاستدلال يبدأ من حيث ينتهي الاستقراء ، وأن الإسترداد عملٌ إستقرائيٌ محضٌ ، وأن النموذج الابتدائي في المنهج الاستدلالي ماهو إلا تعميم مستنبط بطرق استقرائية صرفة. وعليه يقترح الباحث بديلاً لتلك المناهج طريقة منهجية أخرى تؤلف بين الاستقراء والاستدلال وتجمعهما في إطار واحد أسماه الباحث (المنهج العلمي الجغرافي الموحد Unified Scientific Geographical Approach) ويعتقد الباحث أن هذا المنهج يفي بمتطلبات هذا الربط ويستوعب ما في الساحة من أطروحات أخرى تعرف تجاوزاً في الجغرافيا بالمنهج الإقليمية والموضوعية والمسحية والمقارنة والكمية التي تعتبر في رأيي مدخلات فكرية أو أدواتية كلية أو جزئية في البناء المنطقي للمنهج المقترح في هذا البحث كما أشير إلى ذلك في المقدمة. ويكشف هذا المنهج الموحد عن الحقائق في ضوء مجموعات من القواعد التي تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته للوصول إلى نتيجة تعميمية استقرائية استدلالية. كما يجمع هذا المنهج الموحد التجريد القائم على الملاحظة والمشاهدة بالتجربة والتحليل الرياضي والاستنباط. أي أنه المنهج الذي يجمع بين فروع التقسيم التقليدي للطرق المعرفية في العلوم الجغرافية كالطريقة العقلية والطريقة العملية. وفيمايلي شرحٌ تفصيليٌ لأساسيات ودلائل وأبعاد هذا المنهج العلمي الموحد الذي اقترح فيه الجمع بين الاستدلال والاستقراء تنظيراً وتطبيقاً. فالاستقراء شكل (١) ، يعني



المسار البيكوني للتقسيم العلمى ( المسار ١ )

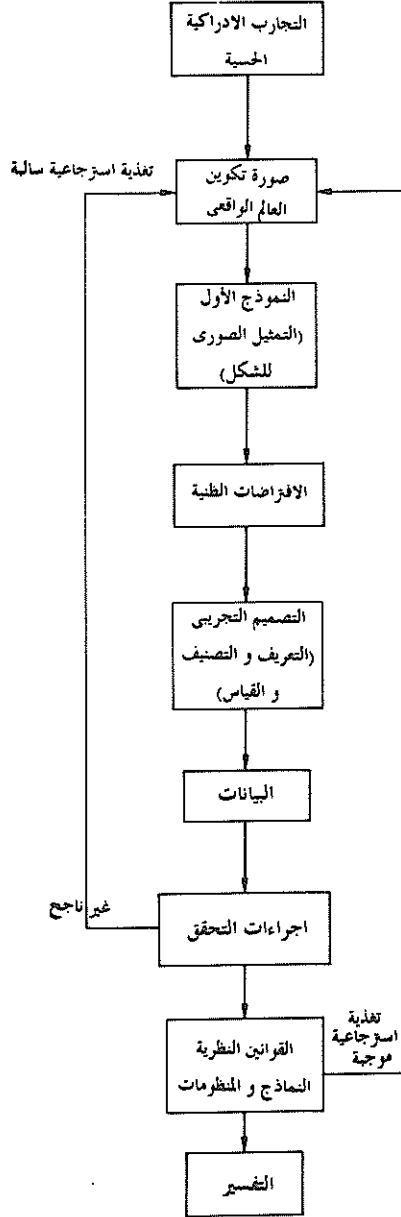
الاستقراء - Induction

شكل رقم (١) : خطوات المنهج الاستقرائي

المصدر : D . Harvey , Explanation in Geography  
New York : St. Martin Press , 1969 , p. 34.

البدء بفحص الجزء للانتهاء بعموميات عن الأجزاء المفحوصة وذلك من خلال ملاحظة الواقع ومن ثم تبويب حقائقه وتصنيفها إلى حقائق منظمة يستخلص منها التعميم الاستقرائي الذي من الممكن أن يتبلور في صيغة نظرية أو قانون أو نموذج يعين على وصف ذلك الواقع ( أبو الخير ١٩٩٢م). أما الاستدلال ( شكل ٢ ) فهو على العكس من الاستقراء، إذ يبدأ بعموميات الواقع لينتهي بخصوصيات أو أجزاء من ذلك الواقع. ويتم هذا عادة من خلال قيام المنظر بتكوين صورة عن الواقع تحت البحث ثم تجسيد هذا الواقع في شكل أنموذج ابتدائي تصمم له الاختبارات اللازمة لفحصه أو فحص فرضياته فإذا أثبتت الاختبارات فعالية هذا النموذج استدل المنظر به على مجال النظرية التي يصيغها وذلك من خلال فحصه لأنموذج نهائي يصمم لهذا الغرض ( أبو الخير ١٩٩٢م).

من هذا يتضح أن الاستقراء يبدأ إذن بحقائق أولية ومعلومات غير منظمة إذ توضع هذه المعلومات في قوالب تصنيفية وفق ترتيب منطقي من الفئات ينتج عنه بالضرورة دون لجوء إلى التجربة شروحات وتفسير للحدث تحت البحث كما هو الحال في المنطق الرياضي المعاصر. ولهذا يعتبر هذا المنهج إجرائياً أقرب إلى طريقة التفكير التجريدي أو العقلية التي تقوم - كما ذكرنا - أيضاً على المشاهدة والملاحظة والتعميم الاستقرائي لمسلقيات الظاهرة الجغرافية تحت البحث . وفي الواقع أن المعرفة الجغرافية كانت لا غاية لها في مراحلها الأولى إلا التوصل من خلال



شكل رقم (٢) خطوات المنهج الاستدلالي (Deduction)

المصدر : D. Harvey . Explanation in Geography  
New York : St. Martin Press , 1969 , p. 34.



المعلومات المرتبة ترتيباً منطقياً إلى مثل هذا التعميم الاستقرائي Inductive Generalization الذي يأخذ عادة شكل قانون في العلوم الجغرافية وخاصة الطبيعية منها يعرف بالقانون الاستقرائي Inductive Law.

ومن خلال الجمع بين القوانين الاستقرائية في جمل تعميمية تنبثق النظرية أو القوانين الاستقرائية\* والواقع أن تصنيف الحقائق والمعلومات الجغرافية تصنيفاً منطقياً يقود إلى بناء نظرية مبدئية تتجسد في إطار منظومي يشمل مجموعة من النماذج أو حتى مجموعة من النظريات والقوانين التي تعبر عن بنية الحدث ، وتحدد إجراءاته ، وتعكس العلاقات بين أجزائه. ويمكن أن تعتبر هذه النظرية المبدئية بمنظوماتها ونماذجها المنبثقة في هذه المرحلة نماذج أو منظومات استقرائية ابتدائية Priori Models and Systems أو أن تعد أيضاً المدخلات الرئيسية لطريقة التفكير الاستدلالية أو الاستنباطية التي أُصطلح على تسميتها (بالمنهج الاستدلالي). فالاستدلال من هذا المنطلق

---

\* لتحديد مفهوم القوانين الاستقرائية وطرق الجمع بينها، أو للوقوف على قضايا تفصيلية في مجال المنظومات والتعميمات الاستدلالية - استقرائية والنماذج الابتدائية والنهائية وتعريف النظرية العلمية وأبعادها البنوية وأطرها الفكرية أو الفلسفية والإجرائية والتأصيل الإجرائي للنماذج أو غيرها من القضايا الفرعية التي يناقشها هذا الجزء من البحث راجع على سبيل المثال لا الحصر (Bromberger 1965:1963 ; Zetterberger 1969 ; Harvey 1980 ; Jensen 1980 ; علي 1984م ; Micheal 1987 ; Hawking 1988 ; أبو الخير 1992م ; 1993م : طه 1989م).

إذا هو طريقة يتم بها التحقق من سلامة الروابط العلمية بين الحقائق أو بين أجزاء ما أُصطلح على تسميته (بالتعميم الاستقرائي) الذي يمثل نموذجاً أو منظومة ابتدائية قابلة للفحص والاختبار عبر الأساليب المختلفة المتاحة في المنهج الاستدلالي. وبواسطة هذا النموذج أو المنظومة التي لا تخرج عن كونها تعميماً جغرافياً إستقرائياً ، كما أسلفنا ، يمكن صياغة النظرية الجغرافية الاستقرائية الاستدلالية أو التعميم الاستدلالي الاستقرائي Deductive - Inductive Gen. الذي يجب أن يتصف بالثبات في تراكيبه وجمله أي في متونه التي تربط مختزلات الواقع الجغرافي في هذه النظرية مع المعلومات المنبثقة عن الواقع المحسوس أو المدرك أو الخبرة Experience. ولهذا يمكن القول أن الاستقراء الذي يعتمد على المشاهدة والملاحظة ثم الاستنباط دون التجريب أو التحليل الكمي الرياضي يكون أقل المناهج قدرة على فهم طبيعة الواقع الجغرافي أي فهم المقدمات . ولهذا لا ينبغي أن يعول عليه كثيراً في سلامة الاستخلاصات الجغرافية. وعليه فاقتران هذا المنهج بالفحص والاختبار للمقدمات والنتائج أي اقتران الفكر الاستقرائي بالفكر الاستدلالي الذي تطرحه هذه الورقة أضحى أمراً ضرورياً في عالم المعرفة الجغرافية المعاصرة للخروج من مأزق الفصل بين المناهج وللولوج في عالم الدمج بينهما بغية تحقيق منهجية موحدة للعلوم الجغرافية التطبيقية. ومع ذلك فمن الحق أن نذكر بأن الاستقراء كطريقة تفكير علمية قد أسهمت بلا شك في انبثاق عدد من النظريات الاستقرائية في الجغرافيا. لكن

الافتراضات والبيدييات العلمية والمفردات الأساسية والأولية Primitive Terms التي قد يشملها الإطار الاستقرائي ربما تدعو أيضاً بواسطة طرق التفكير الاستدلالي - الاستقرائي الموحد إلى انبثاق عدد كبير محقق من هذه النظريات الاستقرائية. ومن الممكن ربط هذه النظريات بحلقات من وقائع لأحداث جغرافية قابلة للاختبار أو التحليل الكمي أو تشكيل القوانين التجريبية الصارمة المنضبطة التي تتحكم في سلوك الحدث أو الواقعة التجريبية التي يتضمنها الإطار الجغرافي التنظيري الاستقرائي - الاستدلالي.

ومن الجدير بالذكر هنا أن للاستدلال ميزة تمكن من معرفة النتائج من المقدمات ولكن بشرط أن تكون هذه الشروط أو المقدمات صحيحة كي تتوفر الثقة التامة في التعميمات الاستدلالية التي ينشدها العلم. وهذا ما جعل البعض يراه الطريق العلمي الوحيد لبناء النظريات والقوانين على الرغم من أن هذا المنهج وحده لا يبرهن أي شيء معروف مسبقاً. فمثلاً إذا كانت أ تقود إلى ب تقود إلى ج (أ — ب — ج) إذن أ تقود إلى ج (أ — ج) في هذه السلسلة. ورغم ذلك فإن هذا المنهج يظل عاجزاً عن إثبات ذلك وينفرد بالإثبات والنفي في حالة مثل هذا القانون السببي\* المنهج الاستقرائي الذي تستند عليه التعميمات

---

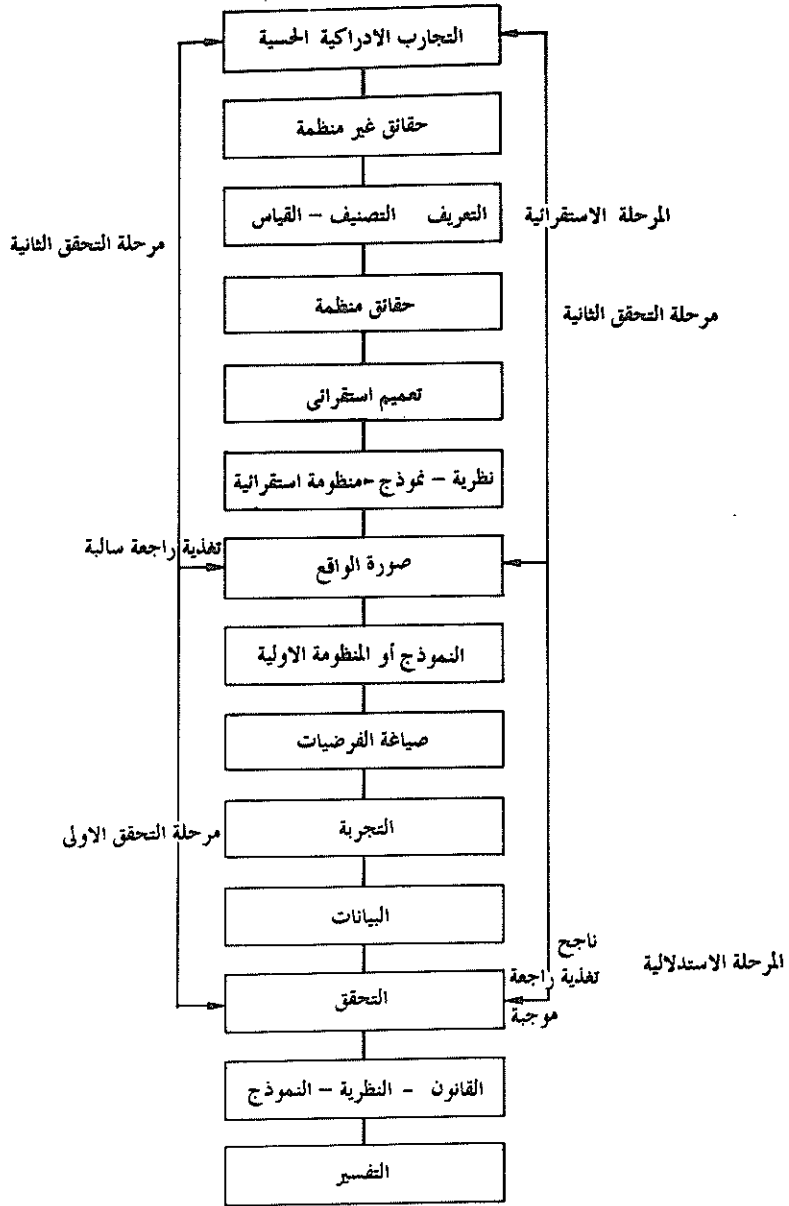
\* لتحديد مفهوم وأبعاد القانون السببي اقرأ ما كتبه هارفي 1969 عن (Cause and - Effect Model). كذلك انظر

الاستدلالية. ولكن مشكلة الاستقراء أنه بالرغم من صحة الشروط قد نصل إلى نتائج تجعل التعميمات الاستقرائية احتمالية الأطر أو خاطئة. وهذا أمر قد لا يوفر هو الآخر قطعية الثبوت المطلوبة علمياً على الرغم من إدراكنا بنظرية هيزنبرج اللاتحددية التي زعمت فكرة الحتمية على مستوى العلوم الطبيعية.

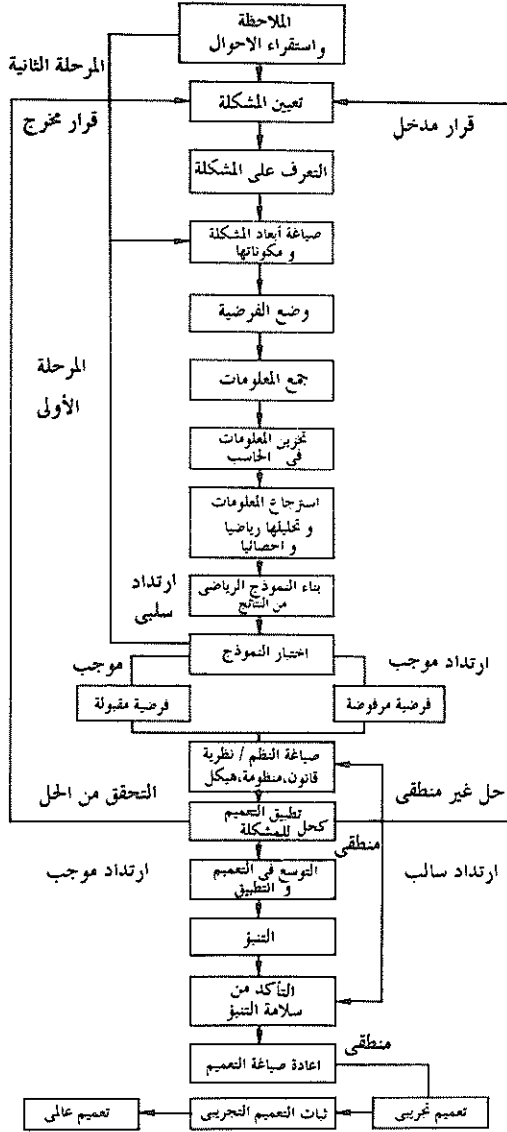
ما تقدم من معضلات يتضح مدى حاجة الجغرافيا التطبيقية لمنهج واحد ( شكل ٢ ) يربط بين الاستقراء والاستدلال ويقلل من حدة قصور استخدامهما كمسارين منفصلين ، ويحجم احتمالية حدوث الخطأ في التعميمات الاستقرائية التي تستند عليها الاستنباطات الاستدلالية. كما يتضح مما تقدم أيضاً مدى الحاجة إلى مثل هذا المنهج الذي ينمذج المراحل التي يمر بها حل المشكلة الجغرافية واختبار الفرضيات ، وسبل التحقق والتنبؤ التي تقتضيها تطبيقات هذا المنهج الموحد وتتطلبها حلول الإشكاليات الجغرافية الاستقرائية والاستدلالية وفقاً لما هو موضح في شكل (٤).

---

بدوي ١٩٦٣م : Jansen 1980). إن مثل هذه الكتابات تؤكد على أهمية الطريقة الاستدلالية الفروضية كمسار وحيد لاستنباط التعميمات في العلوم الطبيعية الأمر الذي يعزز ضرورة الربط الذي قام به الباحث لبناء أنموذجه الاستقراء - استدلالى المقترح ويؤكد على أهميته.



شكل رقم (٣) : المنهج الاستقرائي الاستدلالي الموحد في الجغرافيا التطبيقية  
المصدر : يحيى محمد شيخ أبو الخير ، النظرية و القانون في العلوم الانسانية التطبيقية :  
الدلائل و الأبعاد ، العصور ، المجلد السابع ، الجزء الأول ، ١٩٩٢ م ، ص ١٣٦ (بتصرف).



شكل رقم (٤): المراحل التي يمر بها حل المشكلة وفقاً لمتعضيات المنهج الموحد في الجغرافيا التطبيقية.

المصدر: يحيى محمد شيخ أبو الخير، المنهجية في العلوم الانسانية التطبيقية فيما وراء النظرية العلمية. و التفاصيل الاجرائي: النماذج، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد الخامس الآداب، ص ٣٣٠.

ويتضح من شكل (٣) أن المنهج الموحد المقترح في هذا البحث يبدأ بأنموذج ابتدائي يؤسس على التجارب الإدراكية الحسية واستقصاء الحقائق وتنظيمها وتبويبها وتصنيفها في هيئة منظومات شمولية تعكس واقع الحال الجغرافي المدروس. وتتبع هذه الخطوة كما هو واضح في الشكل المذكور باستخلاص تعميم استقرائي منظومي يأخذ قالب النظرية أو القانون أو النموذج. وتعد هذه المنظومات المستخلصة لخطوات هذا المنهج المقترح هي في الحقيقة النموذج الابتدائي الذي يعكس الصورة الأولية عن الواقع المدروس من ناحية ويمثل القيمة الحدية الأساسية التي تقع عندها مواطن الربط بين الاستقرار والاستدلال في إطار حقل منهجي واحد في الجغرافيا من ناحية ثانية. ولا شك أن هذه القيمة الحدية التي تأتي في مرحلة ما قبل الافتراض كما هو مبين في شكل (٣) تعتبر وفقاً لهذا المنهج الموحد المقترح في هذه الورقة أساساً لبناء الفرضية التي بها يفحص ويختبر النموذج الابتدائي المشار إليه آنفاً. وتتم هذه الفحوصات والاختبارات للفرضية الأنفة الذكر من خلال التجربة أو التحليل الإحصائي والرياضي لبيانات أنموذج نهائي يأخذ في الإعتبار مراحلاً للتحقق من سلامة الفحص يقدر مداخلها ومخارجها في بنية هذا المنهج عدد من منظومات التغذية السالبة الرادة والموجبة كما هو واضح في شكل (٣).

وإكمالاً لصورة هذا المنهج العلمي الموحد الفرضي فقد صمم الباحث أيضاً شكل (٤) الذي يوضح الخطوات الإجرائية

المنهجية التفصيلية المطلوبة لصياغة واختبار الفرضية التي يقتضيتها المنهج الذي تقترحه هذه الورقة وتتطلبه مراحل حل المشكلة الجغرافية قيد البحث.

ويتضح من شكل (٤) أن استخدام هذا المنهج المقترح يستدعي ملاحظة الواقع واستقرائه ، وتعيين المشكلة الجغرافية ، والتعرف على أبعادها ومكوناتها ، ووضع الفرضية اللازمة ، وجمع المعلومات عنها ، وتخزينها واسترجاعها وتحليلها رياضياً رغبة في بناء النموذج الرياضي الذي يجسد المشكلة الجغرافية قيد البحث ، ويحاكي أبعادها وفقاً لأحكام الارتداد السالب والموجب الذي تقتضيه نتائج اختبار الفرضية وتحليلها. ومن الواضح أن هذا الجهد يتبع وفقاً لشكل (٤) بصياغة النظم النظرية المختلفة التي تصف المشكلة وتحدد أبعادها وتقرر مدى أهمية انسجامها مع الواقع التطبيقي كحل للمشكلة المدروسة. ويخضع هذا الحل هو الآخر للفحوصات والاختبارات بغية التأكد من سلامته أو إحلاله بحلول أخرى ملائمة. ويمكن لهذا الحل واختباراته أن يدخل مرحلة منهجية جديدة - كما هو واضح في شكل (٤) - تتضمن التوسع في التعميم والتطبيق واستخدامه في التنبؤ بمسلكيات الظاهرة الجغرافية في الزمان والمكان قيد الدراسة. ومن خلال الفحص والاستقصاء لنتائج هذا التنبؤ يمكن وفقاً لشكل (٤) إعادة صياغة التعميم رغبة في استنباط التعميم التجريبي الذي يتحول بعد إثباته بالفحص والتجريب إلى تعميم عالمي الأبعاد يساعد الجغرافيين على استخلاص قانون عام يربط بين الظواهر



الجغرافية التي تكون لها قوانين مختلفة فتتشكل بذلك النظرية الجغرافية الشاملة التي تعتبر غاية ومقصد هذا المنهج خاصة والبحث الجغرافي التطبيقي المعاصر عامة.

### ثالثاً : القضايا المؤثرة في المنهج الموحد المقترح :

من الجدير بالذكر أن استخدام هذا المنهج الموحد المقترح يستدعي ضرورة التمييز بين مفهوم المنهج كفكر والأداة كإجراء أي التمييز بين التفكير والأداة كأسلوب عمل، أي التمييز بين البعد الفكري والبعد الإجرائي . فالمنهج الموحد المقترح في هذه الورقة هو طريقة تفكير تملك أدوات خاصة منها الفرضية والاختبار والتعميم أي النظرية والقانون والتمثيل بالنموذج الرمزي أو المطابق Iconic أو المحاكاتي Simulative أو ماشابه ذلك من نماذج أو أدوات كأجهزة القياس أو الرصد والتحليل والحساب. وبعبارة أخرى فالمنهج الموحد المقترح هو منهج إجرائي قياسي - استنتاجي يصمم لفحص أعمال العقل وقياس المشاهدات لتحديد الأشباه والنظائر وتعيين أوجه الاختلاف والشبه في سلوك الظاهرة المبحوثة. هذا يعني أن هذا المنهج من الناحية المنطقية الصرفة هو منهج للبحث في الوجود بالأعيان بالقرائن الجائزة التي تجعل هذه الأعيان وجوداً في الأذهان ووجوداً في القلم أي النموذج الذي تفرزه الملاحظة وتؤكدده التجربة وتنبثق عنه الاختبارات الفاحصة للفرضيات . ولهذا من الواجب أن نشير هنا بأن هذا المنهج الموحد المقترح هو أيضاً طريقة تفكير استنتاجية توظف

السبب ومبدأ العلية لتقنين السلوك وتعيينه دون البحث في كنه وجوهر الحدث المبحوث الذي يعد من وجهة نظر هذا المنهج خارج مجال الشروحات والتفاسير الجغرافية العلمية التي تجمع بين قضايا الحس والعقل معا. من هذا المنطلق ، فالعلوم الجغرافية التطبيقية هي مثلها مثل العلوم التطبيقية الأخرى توظف هذا المنهج فكراً وأداة. لكن يجب أن ندرك بأن الجغرافيا البشرية تختلف عن الجغرافيا الطبيعية في أدوات النظر وطبيعة النتائج. ولكنها تتفق معها بلا شك في منهجية النظر. كما تتفق الجغرافيا الطبيعية مع الجغرافيا البشرية في فحص الفرضيات واختبارها ولكنها تختلف معها في تفسير النتائج وشرح الوقائع وأدوات وسبل النظر على مستوى الفحص والاختبار. ويعود هذا الاختلاف بين الإطارين الجغرافيين إلى طبيعة المبحوث وأبعاد البحث فيه. فالعلوم الانسانية يكون مبحوثها مريداً مختاراً بينما يكون المبحوث في الجغرافيا الطبيعية سنني التكوين وقسري الاتجاه وذي سلوك تتكرر دورته بشكل أكثر رسوخاً من تكرر دورة الحدث الإنساني الأكثر تبعثراً والأقل ثباتاً (أبو الخير ١٩٩٢م). ولهذا لا مانع أن تختلف بين الإطارين الجغرافيين درجات التعميم وأبعاد التنبؤ ودرجاته ومؤشرات الاستنباط وسبل الوصف والشرح للظواهر الجغرافية قيد البحث والاستقصاء. ويختلف المنهج العلمي الموحد المقترح في هذا البحث بأدواته التحقيقية الاختبارية الفاحصة عن المنهج (الفلسفة - الأيدولوجية ) التي تؤسس أصولها وتجذر على قضايا

فكرية محضة أو فلسفية صرفة تتأثر بمحيط فكر هذه الأيدولوجيات ومصادره وعناصر بنائه الثقافي والتراثي الموروث كأضداد هيغل والجدلية الديالكتيكية وفلسفة نتشه البنيوية والجدلية التاريخية والتاريخية المادية والماركسية ووجودية سارتر ووضعية أوجست كونت والماوتسونجية ولاتحددية ديكارت وانتخابية دارون و عشوائية سبنسر ومذهبية بيكون. هذه جميعاً لا شك فلسفات أو أيدولوجيات تحمل طرق تفكير غير أدواتية ويتم بموجبها النظر للحياة والكون بشكل يترك أثراً على الشروحات والتفاسيرالتي تنبثق عن هذا المنهج التجريبي الموحد.

إن هذا هو أمر ندرك بأنه يضيف على التطبيقات المنهجية الأدواتية في العلوم الجغرافية التطبيقية والشروحات المتعلقة بها كثيراً من الذاتية والتحيزية في التفسير العلمي وما يصحبه من نماذج لإعمال العقل والفكر. ومع ذلك فإن هذا المنهج الموحد كطريقة تفكير وإجرائية أدواتية يقلص من تأثير هذه القضايا. ومع ذلك فإن المدخلات الحسية والإشتقاقات العقلية وأبعاد الشروحات التي يعززها إستخدام هذا المنهج ستظل مجالاً خصياً لأدلجة المؤدلجين ومسرحاً لأسباغ الشروحات بأنماط أفكارهم وإنطباعاتهم عما أحسوا به أو استقوه عملاً. وهو أمر للأسف سيظل أزمة منهجية يتعذر حلها طالما أن المستخدم للمنهج والمطبق له هو الإنسان هذا الكيان العقلي المتلون.

وإضافة إلى ذلك فإن الشروحات والتفاسير التي تنبثق عن استخدام هذا المنهج ستظل تتأثر سلباً وإيجاباً بالقيم

السائدة وبذاتية الباحث وتشكيله الفكري والثقافي والمنهجي وبالتفاعل بينه وبين موضوع البحث . كما أن المراكز الاجتماعية التي يحتلها ووضعها العائلي وجنسه عوامل تؤثر هي الأخرى في هذه الشروحات . هذا الأمر يجعل التسليم بالموضوعية المطلقة (الحياد التام) وعدم التحيز في معالجة الموضوعات أمراً متعذراً في مناهج النظر في العلوم البشرية إضافة إلى التسليم أيضاً باستحالة الالتقاء بين قطبي الذات والموضوع في هذه العلوم. كما تغلب هذه العلوم مبدأ الاحتمالية على الحتمية وغير السببية على العلية والمسلمات على البديهيات والكليات على الجزئيات. لهذا يستدعي استخدام هذا المنهج الموحد في العلوم الجغرافية التطبيقية وخاصة البشرية منها الأخذ في الاعتبار عند فحص المشاهدات أثر بعض الثنائيات الفكرية والإجرائية التي توجه كلاً من نمط الاختبار وطبيعة الشروحات العلمية. ومن هذه الثنائيات العلية وغير السببية ، والحتمية والاحتمالية، والموضوع والذات ، والموضوعية والذاتية ، والجماداتية والحياتية ، والواقعية والتأملية ، والثباتية والحركية ، والفيزيائية والميتافيزيائية ، والتخصصية والتعميمية ، والتصميمية والتقويمية أو التقييمية ، والمنهجية والأسلوبية، والفكرية والإجرائية. إن هذه الثنائيات المرتبطة بالتطبيقات في مناهج العلوم الجغرافية تمثل معضلة فكرية وإجرائية تجعل هذه العلوم أبعد ما تكون عن الموضوعية المزعومة وأقرب ما تكون إلى التحيز المنضبط الذي هو سمة البحث الإنساني

ودليله . ويزداد هذا الانضباط ويقل بحسب درجة الأدوات المستخدمة في تحقيق السلوك الإنساني التي يعكسها الحدث المبحوث. وتقليصاً لحجم هذه العضلات كان من الضروري العمل على توحيد أطر التفكير الفرعية في أطر أعم وأشمل وأكثر أصولية ومنها الجهد المتعلق بتوحيد طرق التفكير النظرية والإجرائية في حقل منهجي موحد.

ولهذا ، تقليصاً لأثر هذه العضلات ، يستدعي استخدام هذا المنهج المقترح وضع تصور صارم للمراحل التي تدرس بها المشكلة وتحل. ويجب أن يشمل هذا التصور تحديد المشكلة ، ومكوناتها أو عناصرها ، وصياغة متنها ، وبناء أو استخدام النظرية التي تشرحها ، واستخلاص الحل ، ثم وضعه موضع التنفيذ مع فحصه لتقرير مدى ضرورة الاستمرار في تنفيذه أو إحلاله بحلول أخرى ملائمة كما هو موضح في الشكل (٤).

#### وابعاً : الخاتمة :

إن إستنباط الشروحات والتفاسير العلمية الرصينة يتطلب مثل هذا المنهج الموحد الذي يدفع الباحث إلى مشاهدة وملاحظة الواقع ثم اتباع ذلك بتصميم تجربة لفحص هذه الملاحظات وتحديد سؤال تجريبي معين عن مشكلة البحث . إن هذا السؤال يستدعي وصف الوقائع المتعلقة به وربطها ببعضها ربطاً يحقق إيجاد العلاقات الكلية بين هذه الوقائع ويبرزها بالشكل الذي تستنتج منه التعميمات أي النظرية والقانون. إن الوصول إلى هذه المرحلة من الاستنتاجات

يتطلب إذن وضع فرضية عامة لهذه التعميمات ثم اختبارها رياضياً أو احصائياً للوصول بالتعميم إلى درجة من التحقيق ترتقي معها درجة الثقة فيه. ويدخل هذا التعميم المحقق مرحلة يصاغ فيها كنظرية عملية أو كقانون طبيعي. عندما يتحقق لهذه الصياغات صفة العالمية والعمومية. ويمكن لهذه التعميمات أن تصاغ نثراً أو كنماذج رياضية أو احصائية تبسيطا للواقع وتلخيصاً للمعرفة التجريبية للظاهرة الجغرافية تحت البحث. إن هذا المنهج الموحد المقترح يساعد في التركيز على حقائق أو ظواهر جغرافية معينة يقوم الباحث فيما بعد بعزلها ودراستها واستنباط قانون عام منها ثم ربط هذا القانون بالقوانين المتعلقة بالظواهر الجغرافية الأخرى فتتشكل بذلك النظرية الشاملة التي تعتبر غاية ومقصد هذا المنهج وأطره الحيوية. فهل العلوم الجغرافية التطبيقية جاهزة اليوم للدمج بين المناهج المختلفة ذات الأطر الخاصة واستيعابها في منهج موحد أعم وأشمل يحقق منهج المناهج وليس منهج منهج المناهج؟



## مصادر البحث

### أولا

### المصادر العربية :

- أبو الخير ، يحيى محمد شيخ ، ١٩٩٢م ، النظرية والقانون في العلوم الانسانية التطبيقية : الدلائل والأبعداد ، العصور ، المجلد السابع ، الجزء الأول ، دار المريخ ، الرياض ، ص ١٢٧ - ١٤٧ .
- أبو الخير ، يحيى محمد شيخ ، ١٩٩٣م ، المنهجية في العلوم الانسانية التطبيقية فيما وراء النظرية العلمية ، التأصيل الإجرائي : النماذج ، مجلة جامعة الملك سعود ، المجلد الخامس ، الآداب ، ص ٣٢١ - ٣٤٥ .
- أبو الخير ، يحيى محمد شيخ ، ١٩٩٤م ، المنهجية العلمية في الجغرافيا بين الاستقراء والاستدلال ، وقائع الندوة الجغرافية الخامسة لأقسام الجغرافيا بجامعةات المملكة العربية السعودية ، ١٥ - ١٧ ذي القعدة ١٤١٤هـ ، ص ١ - ٨ .
- أبو الخير ، يحيى محمد شيخ ، ١٩٩٤م ، الأبعاد المفاهيمية للمنهجية العلمية في التراث ، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد : ٤٩ ، ص ١٦٢ - ١٧٦ .
- بدوي ، عبدالرحمن ، ١٩٦٣م ، مناهج البحث العلمي ، دار النهضة العربية ، القاهرة .



- جاد طه محمد وعبدالله يوسف الغنيم ، ١٩٨١م ، أسس  
البحث الجمرقولوجي ، النشرة الدورية  
الجغرافية المحكمة ، الجمعية الجغرافية الكويتية ،  
العدد (٢) الطبعة الثانية ، ص ١ - ص ٨٧ .
- خير ، صفوح ، ١٩٩٠م ، البحث الجغرافي : مناهجه  
وأساليبه ، دار المريخ ، الرياض .
- طه ، محجوب عبيد ، ١٩٨٩م ، عقائد فلسفية خلف  
صياغة القوانين الطبيعية ، مقال غير منشور ،  
قسم الفيزياء ، جامعة الملك سعود ، الرياض .
- عثمان ، حسن ، ١٩٧٠م ، منهج البحث التاريخي ، دار  
المعارف ، القاهرة .
- علي ، ماهر عبدالقادر محمد ، ١٩٨٤م ، فلسفة العلوم  
: المشكلات المعرفية ، الطبعة الثانية ، الجزء  
الثاني ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ،  
بيروت .
- الفرا ، محمد علي عمر ، ١٩٧٢م ، مناهج البحث في  
الجغرافيا بالوسائل الكمية ، وكالة المطبوعات ،  
الكويت .
- فرآنك ، فيليب ، ١٩٨٢م ، فلسفة العلم ، ترجمة علي  
علي ناصف ، الطبعة الأولى ، المؤسسة العربية  
للدراسات والنشر ، بيروت .
- همام ، طلعت ، ١٩٨٤م ، سين وجيم عن مناهج البحث  
العلمي ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الرسالة ، دار  
عمار ، الأردن .

ثانيا : المصادر الانجليزية :

- Ackoff, R.L., et-al. 1962, Scientific Method  
Optimizing Applied Research Decisions,  
John Wiley, New York.
- Braithwaite, R.B, 1960, Scientific Explanation,  
Harper Torchbooks, New York.
- Bromberger S., 1963, About the theory of theory  
and about the theory of theories, Del-Semin,  
Phil, Sci, 2, 79.
- Fitzgerald, B.P., 1975, Developments in Geographical  
Method, in Science in Geog. Oxford  
University Press, London.
- Harvey, D. 1969, Explanation in Geography, St-  
Martin's Press New York.
- Hawking, S.W, 1988, A brief History of Time,  
Bantam Book, New York.
- Jensen, A.H. 1980, Geography : Its History &  
Concepts ( A Student's Guide), Translated  
by Fullerton, B., 1st ed., Harper & Row,  
London.
- Johnson, R.J., 1979, Geography and Geographers,  
Edward Arnold, London.

Kuhn, T.S., 1962, The Structure of Scientific Revolutions, University of Chicago Press, Chicago.

Michael, J.C. et. al, 1987, Horizon in Physical Geog. ed. Mac milan ed. London.

Popper, K. R., 1965, The logic of Scientific Discovery, Harber Torch Books, New York.

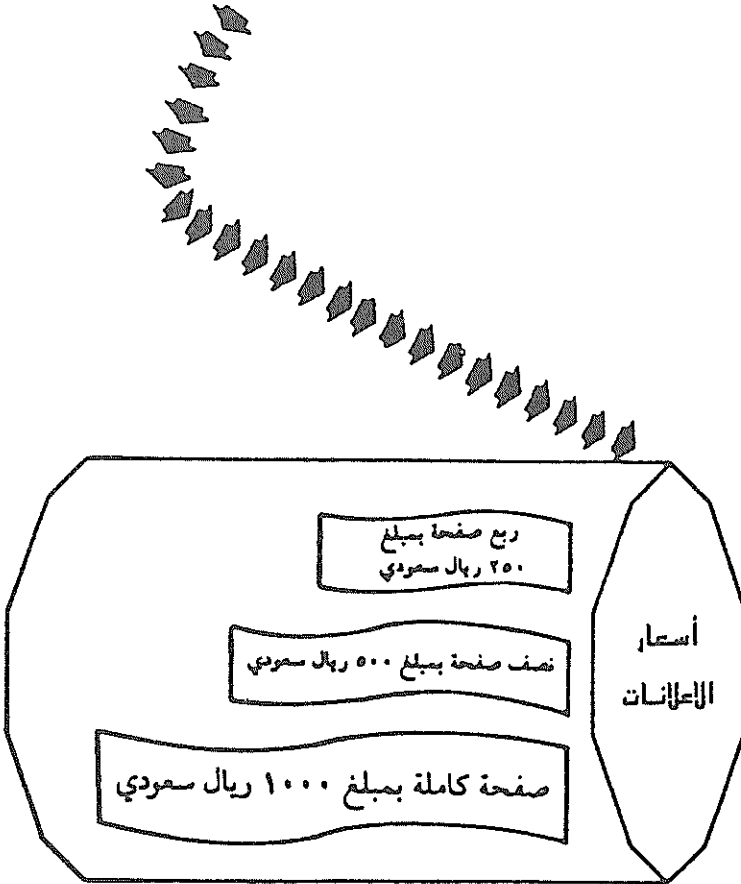
Popper, K.R., 1972, The Objective Knowledge, The Clarendon Press, London.

Toulmin, S., 1961, Foresight and Understanding, Harper and Row, New York.

Zetterberger, H., 1965, On Theory and Verification in Sociology, Ist ed. Totawa, New Jersey.

## صفحة الاعلانات

عزيزي الباحث وصاحب العمل  
والمؤسسة تتيح لك الجمعية الجغرافية  
السعودية فرصة التعريف بإنتاجك العلمي  
وأجهزتك التي يمكن أن تخدم الجغرافيين  
والجغرافيا بأسعار رمزية .





---

Price Listing Per Copy:	●	أسعار البيع :
Individuals 10.00 S.R.	●	سعر النسخة الواحدة للأفراد : ١٠ ريالاً سعودية
Institutions 15.00 S.R.	●	سعر النسخة الواحدة للمؤسسات : ١٥ ريالاً سعودياً .
Handling & Mailing Charges are added on the above listing	●	تضاف إلى هذه الأسعار أجرة البريد .

## An abstract

This research paper discusses, in an analytical way, an epistemological problem causing a crisis in modern applied geographical studies. This crisis is due to the multi-methodological utilization of curriculum in geography and the separation between induction and deduction.

As a solution to this crisis, the researcher suggests a new curriculum by which the induction and deduction are tied methodologically to form the new unified scientific approach in applied geography.

To represent this suggested unified approach, the paper is divided into the followings :

- 1- The crisis of a paradigmatic approach in geography.
- 2- The characteristics of the suggested approach and its domains.
- 3- The issues affecting the application of the suggested approach.
- 4- Conclusion.

In addition to that, the paper deals with the reasoning behind the need of applied geography for such an approach. It also treats the concepts of induction and deduction and their shortcomings to show that applied geography is in an urgent need for the unified approach presented in this paper.

ISSN 1018 - 1423

Key title = **Buhot gugrafiyyat**

**ADMINISTRATIVE BOARD OF THE SAUDI GEOGRAPHICAL SOCIETY**

Mohammed S. Makki	(Ph. D.) Board Chairman
Abdullah S. Al-Hudaithy	(Ph. D.) Vice-Chairman
Bader A. Al Fakir	(Ph. D.) Secretary General
Abdallah H. Al-Solai	(Ph. D.) Treasurer
Rshood M. Al-Khraif	(Ph. D.) Research Unit Supervisor
Abdullah N. Alwelaie	(Ph. D.) Member
Abdullah A. Sanea	(Ph. D.) Member
Hasan Ayet-A. Yahya	(Ph. D.) Member
Majed S.S. Abu Ashwan	(Ph. D.) Member



KING SAUD UNIVERSITY PRESS – A.H. 1415





RESEARCH PAPERS IN GEOGRAPHY



**22**

**TOWARDS A UNIFIED METHODOLOGICAL APPROACH IN  
APPLIED GEOGRAPHY : A SUGGESTED MODEL**

**Dr. Yahya m. Sh. Abolkhair**

**1416 A.H**

**1995 A.D.**

OCCASIONAL PAPERS PUBLISHED BY THE SAUDI GEOGRAPHICAL SOCIETY  
KING SAUD UNIVERSITY-RIYADH  
KINGDOM OF SAUDI ARABIA